في اللقاء الموسع حول استقلال القضاء

رئيس الوزراء يؤكد حرص الحكومة على ضمان حياد ونزاهة السلطة القضائية

السماوي: الحكم الدستوري حجية مطلقة على الجميع

صادق السماوي/حسن شرف الدين /سبأ

أكد رئيس مجلس الوزراء الأخ محمد سالم باسندوة بأن التضحيات العظيمة لشعبنا في سبيل دولة مدنية حديثة قد تذهب أدراج الرياح مالم تنشر العدالة اجنحتها على ارجاء الوطن لأجل الحفاظ على أمن واستقرار وسلامة اليمن.

وقال في كلمة في اللقاء الموسع حول استقلال القضاء بين الحكم الدستوري والفراغ التشريعي الذي نظمه أمس مركز اسناد لتعزيز استقلال القضاء وسيادة القانون ان الوطن اليوم بحاجة إلى تعزيز مبدأ الفصل بين السلطات ودعم استقلال القضاء وسيادة القانون لتحقيق النهوض المنشود.

وأوضح رئيس الوزراء بأن الحكومة كسلطة تنفيذية تؤكد حرصها الدائم على ضمان استقلال السلطة القضائية ومنع أي تدخلات من أي طرف كان في حيادية ونزاهة القضاء وسير العدالة.

وقال ان الحكومة واستشعارا منها لواجبها تقف بكل حزم امام الاعتداءات المتكررة على القضاة وأعضاء السلطة القضائية والمحاكم والنيابات وغيرها من مؤسسات العدالة.

داعيا إلى الجميع الوقوف صفا واحدا لمواجهة المعتدين سواء على القضاة أو على الكهرباء أو انابيب النفط.

مشيرا إلى ان القضاء إذا لم يحترم فلن يكون هناك احترام للحاكم أو لأي مواطن في هذا البلد، مشددا على ضرورة ان يكون للقضاء شرطة قضائية تحمي أعضاء السلطة القضائية والمحاكم والمتحاكمين.

من جانبه قال رئيس المحكمة العليا القاضي عصام عبدالوهاب السماوي انه لا يجوز للقاضي ان يناقش أو يعلق على حكم صدر منه او عن زميل له في السلطة القضائية.

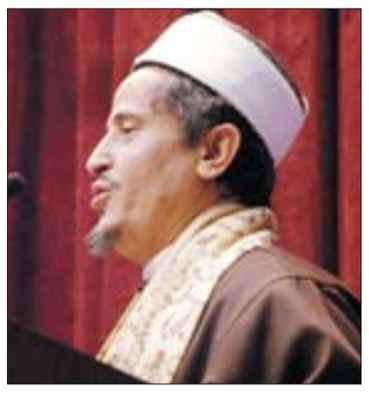

وبين في كلمته التي اعتبرها بحثية وفقا لما ذكرته وكالة /سبأ/ ان الدستور اليمني النافذ عام 2001م ينص على ان الدعوة الدستورية تحرك بطريقين لا ثالث لهما، اولا الدفع المرفوع امام محكمة الموضوع الذي يبحث قاضي الموضوع جديتها ثم يرفع الاوراق بعد ذلك الى الدائرة الدستورية لتفصل في المسالة الدستورية خلال سبعين يوما، والطريق الآخر هو الرفع المباشر أمام الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا وهو طريق اعتيادي تفردت اليمن به عن غيرها فمنحت حق الافراد تقديم دعوى مباشرة امام الدائرة الدستورية، واعطت هذا الحق للجهات مثل مجلس الوزراء ومجلس النواب فقط.

واشار الى ان الرقابة على الدستور في اليمن رقابة قضائية بحته أي رقابة لاحقة فالقضاء الدستوري لا يمكن ان يتطرق للمساءلة الدستورية الا اذا قدمت بعد صدور القانون والمصادقة عليه.

وتطرق إلى شروط الدعوى الدستورية.. لافتا الى ان الرقابة وفقا للدستور رقابة للتشريعات والقوانين واللوائح والانظمة والقرارات وجميعها لا يجب ان تخرج عن القاعدة العامة المجردة داخل إطار الدستور لمراقبة مخالفة هذه التشريعات للدستور ذاته.

وعن حجية الحكم الدستوري اوضح رئيس المحكمة العليا انه وفقا لقانون المرافعات يحوز الحكم الدستوري حجية مطلقة على الجميع، ويستطيع أي شخص او جهة او وزارة ان تستدل بهذا الحكم في أي مرحلة من مراحل التقاضي بل و في التطبيق العملي.

واوضح ان تنفيذ الحكم ينبغي فيه على سلطات الدولة الثلاث، السلطة القضائية في عدم الخوض في المسائل الدستورية الذي قضى الحكم الدستوري بعدم دستوريته وعدم تطبيقه، والسلطة التشريعية في المبادرة بإقرار القانون البديل لذلك لسد الفراغ التشريعي، والسلطة التنفيذية اقتراح القانون الذي يمنع الدخول في الفراغ التشريعي وعدم تطبيق النص المحكوم بعدم دستورية، وان يحترم الحكم الدستوري من الجميع والتمسك بالحكم امام الجهات القضائية والتنفيذية.

مشيرا الى ان العوار الدستوري قد يكون كليا او جزئي فيكون القانون باكمله غير دستوري او بعض مواده، او مادة بذاتها او جزء منها.

استمع إلى رسالة رئيس الجمهورية بشأن مشروع قانون التأمينات

النواب يحيل طلب إعادة النظر في قانون التأمينات وتعديل قانون الانتخابات إلى لجنتين مختصتين

صنعاء /سبأ/..

استمع مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس برئاسة رئيس المجلس الأخ/ يحيى علي الراعي إلى رسالة الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية بشان إعادة مشروع قانون التأمينات الاجتماعية والذي سبق وأن أقره المجلس حيث تضمنت الرسالة إعادة مشروع القانون سالف الذكر لإعادة النظر والمداولة بشأنه لأسباب ومبررات جوهرية عديدة أهمها الاعتراضات التي رفعت من قبل نقابة إنتاج وتصدير النفط والغاز وغيرها من النقابات التي ذكرت أنه يمس الحقوق المكتسبة للمؤمن عليهم والتابعين لها من الذين شملهم مشروع قانون التأمينات الاجتماعية.

وبعد النقاش أقر المجلس إحالة الرسالة إلى لجنة القوى العاملة والشئون الاجتماعية لدراستها وتقديم تقريراً بشأنها.

بعد ذلك استمع المجلس إلى المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون تعديل قانون الانتخابات العامة والاستفتاء رقم (13) لسنة 2001م وتعديلاته حيث أشارت المذكرة إلى ما جاء في الفقرة (7) من المادة (12/ب) من قانون الانتخابات والاستفتاء بأن تقوم الحكومة بالعمل على إنجاز سجل مدني إلكتروني يتم الاعتماد عليه في إصدار سجل انتخابي لأي انتخابات قادمة.

وأشارت المذكرة الإيضاحية إلى ما ورد في المادة (23) من الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية والتي تحدد المهام التي يجب القيام بها عقب اعتماد الدستور الجديد قيام البرلمان باعتماد قانون للانتخابات البرلمانية القادمة وإعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات، وكذا إعادة بناء سجل انتخابي جديد إلا أنه يلاحظ عدم كفاية الفترة الزمنية المتاحة لإنجاز كافة المهام المذكورة في نص الفقرة آنفاً لاسيما فيما يتعلق ببناء السجل الانتخابي الجديد الذي يتوجب إنجازه قبل الموعد المحدد للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة لإجراء الانتخابات في فبراير 2014م.

وبينت المذكرة الإيضاحية دراسة الخيارات المتاحة لإنشاء سجل انتخابي جديد يحظى بثقة كافة أطراف العملية الانتخابية من خلال إشراك كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني والهيئات والمؤسسات الدولية الداعمة لمناقشة كافة الخيارات المطروحة بشأن السجل الانتخابي من خلال ورش العمل التي نظمتها اللجنة العليا للانتخابات بالتعاون مع المهتمين الدوليين بهدف الخروج برؤية موحدة حول الخيار الأفضل لإعداد سجل انتخابي يحظى بثقة الهيئة الناخبة وكافة أطراف العملية الانتخابية وبما يعزز مصداقية وشفافية ونزاهة الاستحقاق الانتخابي القادم.

ولفتت المذكرة الإيضاحية إلى أن من أبرز الخيارات التي خرجت بها الورش أن يكون السجل الإنتخابي الجديد سجلاً إلكترونياً حديثاً كمقدمة للسجل الانتخابي المدني.

هذا وكانت اللجنة العليا للانتخابات رأت أن يقتصر التعديل على المواد (2/د،4،9،10،11،15،16،18) مع إضافة مادة جديدة انتقالية تتيح استخدام جداول الناخبين الحالية والانتخابات القادمة في حالة تعذر استكمال السجل الإلكتروني الانتخابي لبعض الدوائر الانتخابية.

وكانت اللجنة العليا للانتخابات استندت كما أشارت المذكرة لعدد من الأسباب والمبررات الموجبة لمشروع التعديل المقترح أهمها وضع إطار وسند قانوني لإنشاء سجلات الناخبين الإلكترونية وتنظيم أحكام إعدادها ومراجعتها وتصحيحها بالإضافة إلى تضمين القانون بان بيانات الناخبين في سجلات الناخبين الإلكترونية سوف تكون أساساً يعتمد عليه في إنشاء السجل المدني لما لذلك من أهمية ووضع كافة الضمانات الأكيدة لسلامة الجداول وسلامة وشفافية إجراءات إعدادها ومراجعتها وتصحيحها والتثبت من استيفاء الشروط القانونية في طالب التسجيل في الجداول.

وأقر المجلس إحالة مشروع التعديل إلى اللجنة المشتركة من لجنتي الحريات العامة وحقوق الانسان والشؤون الدستورية والقانونية لدراسته وتقديم تقرير للمجلس بشأنه.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق والموافقة عليه وسيواصل عمله يوم غد الخميس بمشيئة الله تعالى.

حضر الجلسة من الجانب الحكومي رئيس اللجنة العليا للانتخابات القاضي محمد حسين الحكيمي ووزير الشئون القانونية الدكتور محمد المخلافي ووزير الاتصالات الدكتور أحمد عبيد بن دغر ووزير الصناعة والتجارة الدكتور سعد الدين بن طالب ووزير الثروة السمكية عوض سعد السقطري ووزير الداخلية اللواء عبد القادر قحطان ووزير الأوقاف والإرشاد حمود محمد عباد ووزير المياه والبيئة عبده رزاز صالح ووزير الإدارة المحلية علي محمد اليزيدي.

القيادات العسكرية تواصل تدشين المرحلة الثانية للعام التدريبي الجديد وتتفقد الجاهزية القتالية والفنية في الوحدات

وزير الدفاع: ماضون نحو استكمال بناء وهيكلة الجيش وتحديث المؤسسة العسكرية

صنعاء/ سبأ/..

تواصلت أمس في عدد من القوى والمناطق العسكرية فعاليات تدشين المرحلة الثانية من العام التدريبي 2013م بإحياء أنشطة وعروض عسكرية مجسدة زخماً متصاعداً من الروح الانضباطية والمعنوية العالية في إطار التنفيذ الفعال للبرنامج السنوي لوزارة الدفاع ورئاسة هيئة الأركان العامة.

وقد شارك في فعاليات التدشين وزير الدفاع ورئيس هيئة الاركان العامة ونواب رئيس الاركان وعدد من كبار القادة العسكريين في عدد من المناطق والالوية العسكرية.

ففي وحدات قوات احتياط وزارة الدفاع.. ألقى وزير الدفاع اللواء الركن محمد ناصر أحمد كلمة نقل في مستهلها تحيات وتهاني المشير عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة بمناسبة تدشين المرحلة الثانية وقدوم شهر رمضان المبارك..

وأكد وزير الدفاع بأنه سيتم الحفاظ على هذه الوحدات والقوات المتميزة لتظل المثل الأعلى للقوات المسلحة.. مشدداً على ضرورة مضاعفة جهود التدريب والتأهيل، وأشار إلى أن القوات المسلحة ماضية في مسيرة إعادة البناء والهيكلة للقوات المسلحة لاستكمال إنجاز الخطوات التاريخية والمضي قدماً صوب تحقيق المزيد من التحديث للمؤسسة العسكرية..

واكد أن القوات المسلحة ستظل محايدة ولاؤها لله ثم الوطن والشعب، وأنها ستبقى دوماً على مسافة واحدة من جميع الأحزاب السياسية مطالباً كل القوى السياسية أن تبقى بعيدة عن القوات المسلحة وتدعها لتنفيذ مهامها الدستورية والسيادية، في الدفاع عن الوطن والشعب.

من جانبه أكد رئيس أركان قوات الاحتياط أن قوات الاحتياط هي دوماً إلى جانب بقية وحدات وتشكيلات وصنوف القوات المسلحة وأن منتسبيها سيقفون صفاً واحداً مع زملائهم في القوات المسلحة لتنفيذ توجيهات القيادة السياسية والعسكرية وستكون في مقدمة الصفوف للدفاع عن الوطن وحراسة مكاسبه.

بعد ذلك قام وزير الدفاع ومعه قائد قوات الاحتياط اللواء الركن علي بن علي الجائفي وعدد من مدراء الدوائر بالتفتيش على الجاهزية القتالية والفنية للأسلحة والعتاد.

كما دشن اللواء 314 مدرع (حماية رئاسية) فعاليات المرحلة الثانية من العام التدريبي 2013م.

وفي الحفل والعرض العسكري ألقى رئيس هيئة الأركان العامة اللواء الركن أحمد علي الأشول كلمة أشار فيها إلى أن شعبنا اليمني وقيادته السياسية يعولون على منتسبي القوات المسلحة الكثير واضعين ثقتهم الكبيرة بها وبقدراتها في أداء المهام بصورة مبدعة وخلاقة وبأداء متناسق ينسجم مع المهمة الحقيقية الدستورية والقانونية لمؤسسة الوطن الدفاعية.. وهو ما يضع أمامها مسئولية كبيرة في تجسيد البناء الحقيقي للقوات المسلحة لتكون عند مستوى هذه الأمانة العظيمة وهي مسؤولية وطنية وتاريخية جليلة وجسيمة.

ونوه إلى أن المرحلة الراهنة مرحلة تحديات عاصفة.. ومنعطفات خطيرة وجادة تستدعي إدراك الجميع وفي المقدمة منتسبو القوات المسلحة والتحلي بمزيد من الاصطفاف والتلاحم والتآزر من أجل بناء اليمن الجديد، وأن يثق الجميع بأن القوات المسلحة وجدت من أجل الشعب تحمي مكتسباته وتذود عن سيادته..

وأكد رئيس الأركان أن الوطن أمانة في أعناق الجميع ويتطلب مضاعفة الجهود وتعزيز روح الانضباط الطوعي بين صفوف المقاتلين والحفاظ على جاهزية الأسلحة والمعدات العسكرية.

إلى ذلك دشن اللواء الأول مشاه جبلي عمليات خاصة أمس المرحلة الثانية من العام التدريبي 2013م واحتفل بتخريج الدورة الـ49 بحث وتفتيش والدورة 170 صاعقة.

وفي حفل التدشين أكد نائب رئيس هيئة الأركان العامة اللواء الركن عبدالباري الشميري بأن المرحلة الراهنة تتطلب من الجميع أن يكونوا عند مستوى المسؤولية لتنفيذ وإنجاح كافة المهام المسندة إليهم بكل نجاح وتميز للخروج بالوطن إلى بر الأمان..

مساعدات هولاندية لأجهزة الأمن اليمنية

صنعاء / سبأ /..

>ألتقى وزير الداخلية اللواء الدكتور عبدالقادر محمد قحطان أمس سفير مملكة هولندا لدى اليمن يورن فرهل.

وفي اللقاء رحب وزير الداخلية بالسفير الهولندي ..وتم استعراض العلاقات اليمنية الهولندية وما تقدمه مملكة هولندا من دعم لليمن سواء على الجانب الرسمي أو الإنساني .

وأشار وزير الداخلية إلى موقف هولندا الداعم لمؤتمر الحوار الوطني والمساعدة في الانتقال السلمي للسلطة والوقوف إلى جانب حكومة الوفاق الوطني في الفترة الراهنة ، خاصة في ما يتعلق بالمساعدات اللوجستية للأجهزة الأمنية في عملية التدريب والتأهيل.. مثمنا الدعم الذي تقدمه هولندا للحكومة اليمنية.

من جانبه أكد السفير الهولندي دعم الحكومة الهولندية للجمهورية اليمنية خاصة في ما يتعلق بالقرارات الصادرة مؤخرا في وزارة الداخلية والتي تضمنت هيكلة الوزارة .. مشيدا بما قطعته حكومة الوفاق الوطني في توفير تطلعات الشعب اليمني.

وأوضح السفير يورن فرهل أن مملكة هولندا ستقدم خلال الفترة المقبلة مساعدات للحكومة اليمنية تتضمن دعم الأجهزة الأمنية سواء في دراسة مشاريع تنموية أو في مجال التأهيل والتدريب للأجهزة الأمنية في مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب.

تواصل الاحتجاجات المطالبة بعودة الصندوق إلى القطاع العام

د. نعمان: صندوق تنمية المهارات فشل في القيام بواجباته في خدمة التعليم الفني

عبدالباسط النوعة

قال الدكتور عبدالحافظ ثابت نعمان وزير التعليم الفني والتدريب المهني ان صندوق تنمية المهارات الذي يدار من قبل القطاع الخاص مع ان الجزء الأعظم من موارده تأتي من الدولة لم يقدم ما عليه تجاه التعليم الفني وهذا ما يفسر غضب موظفي الوزارة أو الطلاب هذه الايام لانهم لم يلمسوا أي أشياء إيجابية من الصندوق الذي من المفترض ان يقدم لهم الكثير .

وقال في تصريح لـ(الثورة) ان وزارته تنتظر رد إدارة الصندوق حول الحلول المقترحة لحل هذا الاشكال ومنها التنسيق الكامل مع الوزارة في البرامج التدريبية فالصندوق لا يطلع الوزارة على هذه البرامج وهذا يؤدي إلى هدر الإمكانيات والطاقات التي يفترض ان توجه لخدمة التعليم الفني، ومن الحلول ان يعمل الصندوق على تزويد الكليات والمعاهد المهنية بما تحتاجه من تجهيزات ومناهج ورعاية للبيئة الطلابية التي من شأنها ان تندج عمالة ماهرة قادرة على تطوير السوق المحلية ودعمها في إقامة مشاريع خاصة للطلاب أو الانتقال إلى اسواق الجوار العربي التي تتطلب عمالة يمنية ماهرة سواء في قطر أو الامارات أو ليبيا.

واضاف :ان اقتراب الصندوق من الوزارة سيشكل رافدا هاما يدعم الخطط والتوجهات التي تسعى الوزارة إلى تحقيقها لولا الوضع المالي المتأزم الذي تواجهه ,فقد حصل في الماضي ربما نوع من سوء الفهم أو عدم استيعاب لوظائف القطاع الخاص أو القطاع العام فقد كان البعض يعتبر الصندوق حكرا على القطاع الخاص ,كما كانت الوزارة لا تمتلك رؤية واضحة للاستفادة من موارد هذا الصندوق الذي كان يتبعها ولهذا كانت الخصخصة، والآن نحن في حوار هادئ مع مجلس إدارة الصندوق حتى يتم إعادة الامور إلى نصابها الطبيعي وخلق نوع مت التلاحم بين امكانية الصندوق وحاجة الوزارة والكليات والمعاهد وكذا الطلاب لهذه الامكانيات .

هذا وكان عدد كبير من موظفي وزارة التعليم الفني قد نظموا مسيرة إلى مجلس الوزراء امس الاول ورددوا هتافات تنادي بدخل الحكومة في ايقاف ما اسموه فسادا يمارسه القائمون على الصندوق ونهبا منضما للمال العام كون 75 % من ايرادات الصندوق تأتي من القطاع العام , وطالبوا في رسالة وجهوها إلى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء بضرورة العمل السريع من أجل إعادة هذا الصندوق إلى القطاع العام بعد ان تم خصخصته في العام 2011م .

اللجنة الفنية لمكافحة الاتجار بالبشر تناقش خطة عملها المستقبلية

ابراهيم الأشموري

ناقشت اللجنة الوطنية الفنية لمكافحة الاتجار بالبشر في اجتماعها أمس بصنعاء برئاسة وزيرة حقوق الإنسان حورية مشهور رئيسة اللجنة خطة عملها المستقبلية ومهام اللجنة في رسم وإعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر.

وفي الاجتماع استعرضت وزيرة حقوق الإنسان جهود اللجنة في مراجعة مشروع قانون مكافحة الاتجار بالبشر الذي أقر مجلس الوزراء في اجتماعه الأخير مع استيعاب الملاحظات عليه.

وأشارت إلى أن عمل اللجنة يصب في رسم السياسات للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر التي ستترجم في ما بعد لخطط عمل يتم تنفيذها على أرض الواقع..ودعت الوزيرة مشهور اللجنة إلى تركيز جهودها على إعداد الاستراتيجية كونها انهت مهامها الخاصة بإعداد مشروع القانون بالتعاون والتنسيق مع فريق وزارة العدل.

علماء اليمن ينعون الشيخ عمر الهدار

صنعاء / سبأ/..

> نعت جمعية علماء اليمن المغفور له بإذن الله الشيخ عمر محمد الهدار عضو جمعية علماء اليمن والذي انتقل إلى جوار ربه عن عمر ناهز التسعين عاما قضى معظمه في سبيل الدعوة إلى الله تعالى..وأشار بيان النعي إلى أن الشيخ عمر الهدار كان مثالا للعالم العامل بعلمه في سبيل الدعوة إلى الله تعالى رحمه الله رحمة الأبرار وأسكنه فسيح جناته وألهم أهله وذويه ومحبيه الصبر والسلوان ..إنا لله وإنا إليه راجعون.

وزير التخطيط يثمن إسهامات ألمانيا في دعم مسيرة التنمية في اليمن

صنعاء/سبأ/..

بحث وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي أمس مع السفير الالماني بصنعاء جملة من القضايا المتصلة بالتعاون الثنائي بين اليمن والمانيا الاتحادية وسبل تعزيزها وتطويرها وبما يخدم المصالح المشتركة للبلدين الصديقين .

وفي اللقاء اشاد وزير التخطيط والتعاون الدولي بالحرص الذي تبديه المانيا الاتحادية في دعم مسارات التنمية والاستقرار في اليمن ،منوها إلى الدور الذي اسهمت به الحكومة الالمانية في حشد الدعم الإقليمي والدولي لمساعدة اليمن على تجاوز المرحلة الانتقالية الصعبة والراهنة .

واستعرض الجانبان الترتيبات المتعلقة بانعقاد الاجتماع المرتقب لمجموعة اصدقاء اليمن في نيويورك في شهر سبتمبر القادم ..من جهته أكد السفير الالماني بصنعاء حرص الحكومة الالمانية على مواصلة تقديم كافة أوجه الدعم المتاح لليمن منوها بمستوى التعاون القائم بين اليمن والمانيا الاتحادية .